

بالعدم تقديروا ان كان مسبوقا به فحدثه والقديم هو الواجب تعالى  
وصفاته الحقيقية لما تقر من حدوث العالم والحادث اما متخير بالذات  
وهو الجوهر ومتخير بالتبعية وهو العرض واما لا يكون متخيرا اولا  
حالاني المتخير فلم يعدوه من اقسام الموجود لانهم يثبت وجوده  
لضعف ادلة المحدثات التي قالت بها الحكماء وعدم صحتها على القواعد  
الاسلامية واما تجوهر عند الحكماء والفلاسفة فبما لم يكن الموجود  
لا في موضوع فانهم تعلقوا بالموجود في الخارج ان كان وجوده لذاته  
لا يتغير بوجوده الى شيه اصلا فهو الواجب والا فهو الممكن والممكن  
ان يستغنى في الوجود عن محل يقوم به تجوهر والا فعرض وقالوا  
في تقسيم الجوهر انه اما ان يكون محلا للجوهر آخر بحيث تكون الاشارة  
الي اجزائها اشارا الى الاخر وهو الهولي والمادة او يكون الجوهر محلا  
لجوهرا اخر مع ماله وذلك الحال هو الصورة الجسمية والنوعية  
او يكون الجوهر مركبا من الحال والمحل وهو الجسم ولا يكون الجوهر محلا  
والاحال ولا مركبا منهما وهو الجوهر المفارق عن المادة ثم ان تعلق  
المفارق بالجسم تعلق التدبير والتصرف والتحرك فهو النفس الناطقة  
الانسانية والعقلية والسمائية والاول هو العقل بلسان الحكماء والمتكلمون  
قالوا ان المتخير بالذات اما ان يقبل القسمة بوجه او اكثر وهو  
الجسم ولا يقبل القسمة اصلا وهو الجوهر الغري والجزء الذي لا يتجزئ  
هذا الذي الامام الاشرعي ومن تابعه فلا واسطة بين الجوهر الفرد  
والجسم وان ثبت المعترلة الواسطة بينهما فقالوا القسمة ان قبلها  
الجوهرا ما ان يقبل القسمة من جهة واحدة فهو الخط الجوهرية او في  
جبهتين فهو السطح الجوهرية او الجهات الثلاثة فالجسم لا يقبل  
القسمة مطلقا وهو الجوهر الفرع فانبت الواسطة بين الجوهر  
الفرد والجسم واعلم ان المتكلمين ذهبوا الى ان الاجسام البسيطة  
الطباع وهي التي يساوي جزؤها الكل في الاسم والحد كما انما لا مركبة

من

من اجزا متناهية موجودة فيها باللفظ صفا لا تقسم اصلا لا كسدا  
لصفرها ولا قطعا للصلا بينها ولا يصح العجز الوهم عن تميز احد الطرفين  
عن الاخر ولا فرضا الاستزامة لا ينقسم في الواقع بقراطيس الحكيم الى ان  
الجسم البسيط مركب من اجزا موجودة فيه باللفظ لا تقسم تلك الاجزا  
بالفعل وان كانت تقسم ويها فرضا وذهب بالنسبة اطيوس من الحكماء  
الا قديمين والنظام من المعترلة الى ان الجسم مركب من اجزا صفا موجودة  
فيه باللفظ لا تقسم اصلا غير متناهية وذهب جمهاه الحكماء من  
المشائين والاشراقية الى انها متصلة في انفسها بالشيء فيما هي من  
الاجزا والفصل بالفعل فهي متصلة واحدة في نفس الامر وهي متصلة  
واحدة عند الحسن كقولها في بلية لانقسامات لانهاية اياها بمعنى ان  
الانقسام لا ينتمي الى حد لا يمكن فرض القسمة بعده وقيل انها متصلة  
في نفس الامر كقولها في بلية لانقسامات متناهية ايج المتكلمون  
بوجود ثلاث احدها ان الجسم البسيط قابل للقسمة بالحسن وكل ما هو  
قابل للقسمة ليس بواحد في نفسه بل ذو اجزاء بالفعل وهو المطلوب  
اما المقدمة الصفرية ففرضية متفق عليها عند الخصوم لا تحتاج الى  
بيان واما الكبرى وهي وكل ما هو الفرع يحتاج الى بيان وبيناها من  
وجود ثلاث العرجة الاولى انه لو لم يكن كل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد  
لقامت بما هو قابل للقسمة وحادثة التي صادرتها واحدا لانه لو لم  
تقر به الوحدة وقد فرض واحدا فاما ان تكون الوحدة ففسه او جزه  
وكلاهما باطل والالعدم الجسم بموضع القسمة وزوال الوحدة فلا تكون  
القسمة قسمة بل اعداما وهذا باطل ايضا واذ قامت بوحده القسمة  
الوحدة بانقسام ما يقبل القسمة الذي هو محلها لوجود انقسام الحال  
بانقسام المحل الوجه الثاني ان كل قابل للقسمة ليس بواحد سبل  
ذو اجزاء بالفعل لان كل قابل للقسمة تتميز مقاطع اجزائه بخواص  
مختلفة كقطع النصف بتميز بالنصفية ولا يمكن ان يضاف بان

Max

Copyrighted material